



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ٢٩ (A/60/29)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ٢٩ (A/60/29)

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - مقدمة	١-٥	١
الثاني - أعمال اللجنة في عام ٢٠٠٥	٦-١٦	٣
ألف - جدول الأعمال	٦	٣
باء - انتخاب الرئيس	٧	٣
جيم - انتخاب نواب الرئيس	٨	٣
دال - تقرير رئيس اللجنة بموجب الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٨	٩-١٢	٣
هاء - التوصيات	١٣	٧
واو - اعتماد تقرير اللجنة	١٤-١٦	٧

الفصل الأول

مقدمة

- ١ - أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، وطلبت إلى رئيس اللجنة، بموجب القرار ٢٩/٥٨، أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك، من خلال اللجنة، إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.
 - ٢ - وعملاً بذلك القرار، عقدت اللجنة دورتها الرسمية (الجلسة ٤٥١) في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة. كما أجرى الرئيس عدداً من المشاورات والاجتماعات خلال عام ٢٠٠٥.
 - ٣ - وفي الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، أدلت الوفود التالية ببيانات في أثناء المناقشة العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال: أستراليا واندونيسيا والصين.
 - ٤ - وتتألف اللجنة من الدول التالية:
- (أ) الأعضاء (٤٣):

الاتحاد الروسي	تايلند
إثيوبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أستراليا	جيبوتي
ألمانيا	رومانيا
الإمارات العربية المتحدة	زامبيا
إندونيسيا	زيمبابوي
أوغندا	سري لانكا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سنغافورة
إيطاليا	السودان
باكستان	سيشيل
بلغاريا	الصومال
بنغلاديش	الصين
بنما	العراق
بولندا	عمان

موزامبيق	كندا
النرويج	كينيا
الهند	ليبيريا
هولندا	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليمن	مصر
اليونان	ملديف
	موريشيوس

(ب) المراقبون

جنوب أفريقيا

السويد

نيبال

٥ - وعقب الانتخابات التي أجريت لشغل الشواغر في المكتب (انظر الفرعين ثانيا - باء وجيم أدناه)، تألفت اللجنة من أعضاء المكتب التاليين:

الرئيس

براساد كريياواسام (سري لانكا)

نواب الرئيس

بن ملتون (أستراليا)

آدم م. توغيو (إندونيسيا)

فيليب تشيدومو (موزامبيق)

المقرر

موديسي رانديرياناريقوني (مدغشقر)

الفصل الثاني

أعمال اللجنة في عام ٢٠٠٥

ألف - جدول الأعمال

- ٦ - في الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، أقرت اللجنة جدول الأعمال حسبما ورد في الوثيقة A/AC.159/L.135، ونصه كما يلي:
- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب الرئيس.
- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال.
- ٥ - تقرير رئيس اللجنة المقدم وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٨.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.
- ٧ - مسائل أخرى.

باء - انتخاب الرئيس

- ٧ - وفي الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، انتخبت اللجنة براساد كريواواسام (سري لانكا) رئيسا بالتركية.

جيم - انتخاب نواب الرئيس

- ٨ - وفي الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، انتخبت اللجنة أيضا، بالتركية، آدم توغيو (إندونيسيا) وبن ملتون (أستراليا) نائبين للرئيس. وتقرر أن يواصل فيليب تشيدومو (موزامبيق) العمل كنائب للرئيس، وأن يواصل موديسي راندياناري فوني (مدغشقر) العمل كمقرر.

دال - تقرير رئيس اللجنة بموجب الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٨

- ٩ - في الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها بشأن تقرير رئيس اللجنة بموجب الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٨. وأدلى الرئيس بالبيان الشامل التالي بشأن مشاوراته:

”كان آخر تقرير قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية عام ٢٠٠٣. وتجتمع اللجنة المخصصة اليوم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩/٥٨ المعنون: ”تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام“، الذي طلبت فيه الجمعية إلى رئيس اللجنة المخصصة أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة أن يقدم تقريراً عن ذلك من خلال اللجنة إلى الجمعية في دورتها الستين.

”وكما تعلمون لم يتسن لهذه اللجنة على مدار السنين التوصل إلى اتفاق حول طريقة تنفيذ الإعلان، رغم الجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد. بيد أنه لم يطرأ، في رأينا، تغيير على صلاحية ما يتضمنه الإعلان من أهداف ورؤية. فقد دعم الإعلان عددا من التدابير أهمها الحاجة إلى المحافظة على استقلال دول منطقة المحيط الهندي وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتوخى أن تسوى في ظل ظروف السلام والأمن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في المنطقة.

”ومنذ اعتماد إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام عام ١٩٧١، شهدت الحالة في العالم، ولا سيما في منطقة المحيط الهندي، تحولا رئيسيا. ويشمل ذلك انتهاء التنافس بين القوى العظمى في المنطقة، الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة. بيد أن المقتضيات الأمنية الجديدة والآليات التعاونية الجديدة تشهد تطورا في المنطقة.

”ولدينا الآن في منطقة المحيط الهندي عدد من المبادرات التعاونية التي ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان المنطقة، استنادا إلى التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي. وهناك مبادرات اتخذتها المجموعات الإقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والتعاون الاقتصادي بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا وميانمار والهند. وهناك بعض المبادرات التي أبرمتها مجموعات إقليمية من قبيل رابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي والمنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهندي وحوار التعاون في آسيا، وتتجاوز تلك المبادرات حدود منطقة المحيط الهندي ومناطق أخرى أيضا. وهناك مساع تعاونية مماثلة تجري في أماكن أخرى من العالم تقدم العون أيضا لعملية تخفيف حدة التوتر وبناء العلاقات الودية فيما بين الدول. ومع ذلك، تؤثر الآن تهديدات إقليمية من قبيل الإرهاب في الاستقرار والأمن الإقليميين. وفي الوقت ذاته، تباطأت جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المنطقة وتعكس بطريقة أو بأخرى هبوط وارتفاع الاتجاهات العالمية في هذا الميدان. وفي هذا السياق، من الواضح أنه

لا يزال هناك عموماً مجال رحب لتطوير التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان عام ١٩٧١.

”وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى اعتبار أن هذه اللجنة المخصصة هي الهيئة الوحيدة من نوعها في الأمم المتحدة التي لديها القدرة على معالجة القضايا الأمنية في إطار أوسع يضم جميع الجوانب المترابطة. ولذا، هناك إمكانية لاستطلاع اتباع نهج جديد إزاء نطاق عمل اللجنة، في سياق عملية الإصلاح الجارية بالأمم المتحدة التي تتوخى توفير قدر أكبر من الحرية يضم الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وقد يصبح حتى من الضروري في مثل هذا الجهد النظر فيما إذا كان من الملائم تنقيح إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، بطريقة تجعل الإعلان متساوفاً مع الوقائع الراهنة. ولدى اللجنة عضوية متنوعة فريدة من نوعها من شأنها تيسير بذل ذلك الجهد، وما زالت الفرصة متاحة لمنح اللجنة محوراً تركيزياً جديداً، ومن ثم تُصبح مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة وأعضائها. وقد قدمت اللجنة المخصصة في دوريتها لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ تفاصيل عن عدد من النهوج البديلة. ويوفر تقريراً اللجنة عن هاتين الدورتين مجموعة واسعة متنوعة من المقترحات من بينها أن تعمل اللجنة المخصصة بوصفها منتدى للدول الساحلية والخلفية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين لمناقشة اهتماماتهم الأمنية. وتعتبر سري لانكا أن من الممكن مواصلة استطلاع هذه الخيارات مع مراعاة الوقائع الراهنة والفرص الجديدة. ويمكن أن تتركز مناقشتنا على الأهداف القابلة للتحقيق والمجالات التي تثير الاهتمام فيما بين بلداننا في الميادين المترابطة رغم تنوعها بغرض إحداث تأثير إيجابي في السلام والأمن بالمنطقة.

”وفيما يتعلق بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة، نحن ندرك أن الجمعية العامة قد أعربت عن اقتناعها بأن مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي أمر مهم، ومن شأنه أن ييسر إلى حد كبير تهيئة ظروف السلام والأمن في منطقة المحيط الهندي بما يعود بالنفع المتبادل. وفي هذا السياق، وعملاً بالفقرة ٢ من القرار ٢٩/٥٨، اتصلت بثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وهم فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية كي أستطلع إمكانية عودتهم إلى اللجنة والمشاركة في عملها. وللأسف، يتعين أن أبلغكم أن أولئك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أفادوني بأنهم لم يغيروا بعد موقفهم بعدم الاشتراك في هذه المرحلة.

”وعقب مشاورتي مع أعضاء اللجنة المخصصة، يتعين على أن أقول إنه ليس بوسعي التشاور مع جميع الأعضاء، وأن تقييمي الذاتي يتمثل في أن هناك فيما يبدو شعورا عاما فيما بين أولئك الأعضاء بأن أهداف إعلان عام ١٩٧١ تمثل مبدءا مثاليا ولها أهميتها المعاصرة. وهناك مع ذلك عدد من التعقيدات والقيود في طريقة تنفيذه. لذا ما زال إحراز تقدم في تنفيذه أمرا بعيد المنال. وفي ضوء التعقيدات والصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ الإعلان، هناك شعور بأنه ستكون ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت قبل الشروع في إجراء أي مناقشة عن التدابير العملية الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار في المحيط الهندي. بما يتسق مع إعلان عام ١٩٧١.

”بيد أنه ليس هناك ما ينص على عقد جلسة أخرى للجنة المخصصة بغرض مواصلة مناقشة بعض جوانب ولايتنا كي يكون إعلان عام ١٩٧١ مفيدا لواقعنا ومتصلا به. ومع ذلك يتمثل رأينا في أن ثمة فرصة لكي يجري مكتب اللجنة المخصصة مشاورات غير رسمية بُغية القيام في تاريخ لاحق بتقديم مقترحات ملائمة تزيد من فائدة هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة، لا سيما في إطار برنامج إصلاح المنظمة بهدف الإسهام في السلام والرخاء في منطقة المحيط الهندي على المدى الطويل.

”وفي ظل هذه الظروف، قد ينظر أعضاء اللجنة المخصصة في التوصية إلى الجمعية العامة بأن تتيح وقتا إضافيا لإجراء المشاورات عن كيفية النظر بصورة أكثر تركيزا في التدابير المتوخاة في إعلان المحيط الهندي منطقة سلام وإتاحة مزيد من الوقت لرئيس اللجنة كي يواصل إجراء مشاوراته“.

١٠ - وخلال الاجتماع حدث تبادل للآراء عن أمور منها أعمال اللجنة.

١١ - وأكدت اللجنة المخصصة من جديد ما توصلت إليه من استنتاجات خلال دوراتها أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وأكدت الحاجة إلى تعزيز اتباع نهج تدريجية متفق عليها في ظل ذلك المناخ الدولي الملائم، الذي أفضى إلى مواصلة تلك المساعي. كما أكدت اللجنة من جديد التزامها بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٢ - وما زالت اللجنة المخصصة مقتنعة بأن مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستعملين البحرين الرئيسيين في عمل اللجنة له أهميته وسيكون من شأنه المساعدة على إحراز تقدم في حوار يحقق النفع المتبادل ويرمي إلى تهئية ظروف السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقرر أن يجتمع المكتب قبل دورة اللجنة المخصصة عام ٢٠٠٧، بغرض دراسة السبل التي من شأنها تنشيط عمل اللجنة.

هاء - التوصيات

١٣ - طُلب إلى الرئيس أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة وأن يقدم تقريراً، من خلال طريق اللجنة، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

واو - اعتماد تقرير اللجنة

١٤ - في الجلسة ٤٥١، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة أنه يعتزم إجراء مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة تقريرها.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٢٩ (A/58/29).